# المنتدى العالمي للشمول المالي

"استكشاف التنوع وتعزيز الشمول المالي"

## الكلمة الافتتاحية للسيد عبد اللطيف الجواهري

**والي بنك المغرب**

**رئيس الدورة الأربعين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية**

**شرم الشيخ، الخميس 14 شتنبر 2017**

*"يشكّل التنوع الثقافي قوة محركة للتنمية وعنصرا أساسيا للحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة"*
***اليونسكو***

**فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية؛**
**معالي الدكتور طارق عامر، محافظ البنك المركزي المصري؛**
**معالي الدكتور عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي، المدير العام رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي؛**
**سعادة السيد بنو ندولو** (BENNO NDULU)**، رئيس مجلس إدارة التحالف العالمي للشمول المالي؛**
**سعادة السيد ألفريد هانيج** (ALFRED HANNIG)**، المدير التنفيذي للتحالف العالمي للشمول المالي؛**
**أصحاب المعالي والسعادة؛**
**حضرات السيدات والسادة،**

يشرفني بصفتي رئيس الدورة الحالية لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، الحضور اليوم في بلدنا الشقيق، جمهورية مصر العربية، في افتتاح المنتدى العالمي للشمول المالي، الذي ينعقد لأول مرة في المنطقة العربية.

وأود في البداية أن أنتهز هذه المناسبة لأتقدم بخالص الشكر والتقدير لجمهورية مصر العربية رئيساً وحكومة وشعباً على حسن الاستقبال والتنظيم، والحرص المستمر على استضافة الفعاليات والمؤتمرات العربية والدولية. ولفخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، على رعايته وتكرمه بحضور المنتدى.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لمعالي طارق عامر، محافظ البنك المركزي المصري، على جهوده وزملائه في البنك، في الإعداد لهذا الملتقى الدولي الهام.والشكر موصول كذلك للزملاء في التحالف العالمي للشمول المالي (AFI)، على حرصهم على دعم جهود تعزيز الشمول المالي في المنطقة العربية، وعلى تعاونهم مع المؤسسات المالية العربية وفي مقدمتها صندوق النقد العربي.

**فخامة الرئيس؛**

**أصحاب المعالي والسعادة؛**

**حضرات السيدات والسادة؛**

كما تعلمون، أصبح الشمول المالي عاملا أساسيا في تحقيق النجاعة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. فمنذ ما يناهز عقدا من الزمن، ما فتئت المنظمات الدولية والهيئات المكلفة بإصدار المعايير الدولية، وخصوصا البنك الدولي ومجموعة العشرين والأمم المتحدة وبنك التسويات الدولية، تؤكد على ضرورة اعتماد السلطات العمومية لسياسات واستراتيجيات وطنية لتجاوز عوامل الإقصاء وتوفير مناخ شمولي على المستوى المالي لكل من الأفراد والمقاولات.

كما أكدت هذه الهيئات على أهمية التحالفات، سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي أو الدولي، لتعزيز فعالية سياسات الشمول المالي.

ومن جهته، يعمل التحالف من أجل الشمول المالي على تشجيع ودعم المبادرات الإقليمية بصورة متزايدة لنشر قيمه التي تتعزز أهميتها على الصعيد الدولي. فقد واكب ميلاد ثلاث مبادرات إقليمية، وهي: المبادرة الإفريقية حول سياسات الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، والمبادرة الإقليمية لجزر المحيط الهادئ، والمبادرة من أجل الشمول المالي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقد أثبت هذا النموذج أهميته، إذ يعتمد على التحليل المعمق للمعيقات الخاصة بكل منطقة وتطوير سياسات فعالة تتلاءم مع السياق الاجتماعي والاقتصادي للساكنة.

وبفضل هذه المبادرات الإقليمية، وُضِعت رهن إشارة أصحاب القرار والسلطات التنظيمية سياسات عملية ومجربة وكذا مبادئ تنظيمية منسجمة ومتناسبة تمكن من التوفيق، بشكل تكاملي، بين أهداف الشمول المالي وبين مهمة ضمان الاستقرار المالي والسلامة المالية.

**فخامة الرئيس؛**

**أصحاب المعالي والسعادة؛**

**حضرات السيدات والسادة؛**

لقد أظهرت النتائج الصادرة أخيرا لمؤشر تعميم الخدمات المالية (FINDEX) لسنة 2014 أن نسبة الأشخاص البالغين المستفيدين من الخدمات المالية النظامية في العالم العربي لم تتجاوز 29%، بينما بلغت 69% في شرق آسيا والمحيط الهادئ على سبيل المثال. ولا تتعدى هذه النسبة 24% في صفوف النساء و7% بالنسبة للأسر ذات الدخل الضعيف والشباب المتراوحة أعمارهم بين 15 و24 سنة. ناهيك عن المهاجرين واللاجئين، المقصيين من النظام المالي الرسمي والذين يتزايد عددهم يوما عن يوم.

أما فيما يخص المقاولات الصغرى والمتوسطة، فتشير النتائج إلى أنه من أصل خمسة مقاولات، تحصل مقاولة واحدة فقط على القرض البنكي، وإن كانت هذه المقاولات تمثل ما يفوق 80% من النسيج الاقتصادي للمنطقة وتفوق حاجياتها التمويلية أكثر من ثلاث أضعاف العرض من القروض.

وتعكس هذه الأرقام تفاوتات كبيرة بين مختلف بلدان المنطقة، إذ لا تتعدى نسبة تعميم الخدمات البنكية 10% في بعض البلدان في حين تتجاوز 70% في بلدان أخرى.

ولمواجهة هذا الوضع المقلق، عملت البنوك المركزية، دون تفويض قانوني صريح في أغلب الحالات، وبدعم من صندوق النقد العربي، على إرساء الشمول المالي كمحور رئيسي لاستراتيجياتها بغية تقليص حدة الفقر وتعزيز إدماج القطاع غير النظامي ضمن الاقتصاد النظامي والحفاظ على الاستقرار والسلامة الماليين وتحفيز النمو الاقتصادي.

وفي هذا الإطار، قامت هذه البنوك بوضع مخططات عمل خاصة بمختلف فئات السكان والمقاولات، مع الحرص على حمايتهم.

ويولي مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية اهتماما متزايدا بقضايا ومواضيع تحسين الشمول المالي. وفي هذا الصدد، قرر المجلس في أكتوبر 2012 خلال اجتماعه بالكويت، إنشاء فريق عمل داخل صندوق النقد العربي مكلف بالمسائل المرتبطة بالشمول المالي في المنطقة العربية. وقد عهد مجلس المحافظين إلى هذا الفريق بمهمة اقتراح الإجراءات التي من شأنها الإسهام في تحسين الحصول على الخدمات المالية واستخدامها، ودعم تنفيذ المعايير الدولية ذات الصلة وتيسير تبادل التجارب والخبرات بين البلدان العربية.

وبتعاون مع شركائنا الدوليين، ركز الفريق جهوده على القضايا المحورية التي تهم المنطقة، لاسيما ما يتعلق ببيانات الشمول المالي، وضمان الشمول المالي للنساء، والتربية المالية، وحماية الزبناء، والإطار القانوني للتكنولوجيات المالية. وقد تم عرض خلاصات هذه الأشغال خلال الاجتماعات السنوية لمجلسنا بهدف المصادقة على مخططات العمل التي ستعتمدها البلدان العربية وتتبع تنفيذها الفعلي.

وفي هذا السياق، وافق المجلس، خلال اجتماعه بالرباط في سنة 2016، على اعتماد يوم 27 أبريل من كل سنة يوما عربيا للشمول المالي، وذلك بغية المساهمة في توعية كافة الأطراف المعنية في البلدان العربية بأهمية الشمول المالي. وقد أصبح هذا اليوم مناسبة لبلدان المنطقة لتجديد التزامها بتحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفق سنة 2030.

وفي ضوء كل هذا، يسرني أن أشير إلى الدعم الذي يقدمه صندوق النقد العربي من أجل مواكبة الجهود التي تبذلها منطقتنا سعيا إلى رفع التحديات التي لا تزال أمامها.

وفي هذا الصدد، بادر صندوق النقد العربي إلى ضم جهود بلدان المنطقة إلى الجهود التي يبذلها كل من التحالف من أجل الشمول المالي (AFI) والوكالة الألمانية للتنمية (GIZ)، وبمشاركة مجموعة البنك الدولي، في إطار المبادرة الإقليمية لتعزيز الشمول المالي (FIARI) بغية إنشاء نموذج شمولي يمكن من تجاوز العقبات التي تحول دون الحصول على الخدمات البنكية النظامية واستخدامها بالإضافة إلى تقوية الشراكات.

وبصفته عضوا في التحالف من أجل الشمول المالي منذ سنة 2010، فإن بنك المغرب يدعم المبادرة الإقليمية لتعزيز الشمول المالي ويعتبر أنها ستضع رهن إشارة منطقتنا خلاصة تجربة أعضائها وكذا المهارات التي اكتسبها خبراؤها بغية تعزيز فعالية عملنا.

وبهذه المناسبة، أنتهز الفرصة الممنوحة لي اليوم لدعوة زملائي في البنوك المركزية العربية للانضمام إلى التحالف من أجل الشمول المالي، إلى جانب كل من مصر والأردن وفلسطين والمغرب. وسيتيح هذا الانضمام بدون شك تعزيز مكانة منطقتنا لدى هذه المنظمة ويجعلها أكثر تأثيرا.

**فخامة الرئيس؛**

**أصحاب المعالي والسعادة؛**

**حضرات السيدات والسادة؛**

يُعتبر الشمول المالي في المغرب أحد الالتزامات القوية لبنك المغرب، حيث جعله منذ سنة 2007 من بين أهدافه الكبرى وأحد المحاور الرئيسية لاستراتيجية شاملة لتطوير القطاع المالي في أفق سنة 2020، والتي تهدف في ذات الآن إلى تعميق السوق المصرفية الوطنية وتطوير أسواق الرساميل وتعزيز مكانة بلدنا كقطب مالي إقليمي.

وقد أعلن بنك المغرب عن التزامه بتعزيز الحصول على خدمات مالية ذات جودة واستخدامها بناء على أسس سليمة ومتينة سنة 2013 من خلال إعلان مايا، وهو ما تم إعادة تأكيده سنة 2016 في إطار خارطة الطريق المتعلقة بمواءمة القطاع المالي مع أهداف التنمية المستدامة بمناسبة انعقاد مؤتمر الأطراف COP22 في مراكش.

وقد انعكس هذا الالتزام من خلال العديد من التدابير التي اتخذناها، بالتعاون مع فاعلين من القطاعين العام والخاص، والتي تمحورت حول كافة أبعاد الشمول المالي، لاسيما تعميم الخدمات البنكية على مختلف شرائح المجتمع، والتربية المالية، وحماية العملاء وتمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة وتشجيع الابتكار في العروض المقدمة من لدن المؤسسات المالية.

وقد أشاد كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بالتقدم المُحرز في هذا المجال من خلال تقرير البعثة الأخيرة المكلفة بتقييم القطاع المالي (FSAP) لسنة 2015، كما انعكس ذلك من خلال ارتفاع نسبة تعميم الخدمات البنكية التي بلغت 70% في سنة 2016، في حين لم تكن تتجاوز 25% عشر سنوات من قبل.

وبالرغم من ذلك، ينبغي الإقرار بأنه لا تزال هنالك تحديات أمامنا: منها التفاوتات الموجودة بين الوسطين القروي والحضري، وبين الجنسين، وتحسين جودة المعطيات وتطوير آلية فعالة لقياس التأثيرات. وتدفعنا هذه التحديات إلى مواصلة تعبئة وتوحيد جهودنا، سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي أو الدولي.

وأمام هذه الوضعية، فقد التزمنا بالتصدي لهذه التفاوتات في إطار استراتيجية وطنية للشمول المالي على المدى الطويل، والتي نحن بصدد استكمالها مع وزارة الاقتصاد والمالية وبالتعاون مع مجموع الأطراف المعنية من القطاعين العام والخاص.

وفي إطار هذه الاستراتيجية ووعيا منا بالدور الهام للشمول المالي للمرأة في تشجيع نمو شامل للجميع، فإننا نضم صوتنا إلى صوت التحالف من أجل الشمول المالي فيما يتعلق بتقليص الفارق بين الجنسين وذلك في إطار خطة عمل دينارو (Denarau).

**فخامة الرئيس؛**

**أصحاب المعالي والسعادة؛**

**حضرات السيدات والسادة؛**

إنني على يقين بأن هذا المنتدى، بالنظر إلى أهمية الموضوع الذي تم اختياره والجودة العالية للورشات المدرجة في برنامج العمل والتنوع الثقافي الغني لأعضائه، ستصدر عنه قرارات جديدة من شأنها تمكيننا جميعا من تحقيق أهداف نمو شامل ومستدام.

والسلام عليكم ورحمته تعالى وبركاته.

# # #